

## القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد سعيد الشريدة

وعضوية القضاة السادة

غريب الخطايبه ، داود طيبيلة ، وشاح الوشاح ، يوسف البريكات

المميز : مدعي عام الجمارك بالإضافة لوظيفته .

المميز ضده :

بتاريخ ٢٠١٥/٤/٥ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجمارك  
الاستئنافية في القضية رقم ٢٠١٥/١٨٩ فصل ٢٠١٥/٣/٣٠ المتضمن رد الاستئناف  
وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة الجمارك الابتدائية في القضية رقم ٢٠١٥/٢٧  
فصل ٢٠١٥/١/٢٨ القاضي : (بتغريم الظنين مبلغ ٥٠ ديناراً والرسوم كغرامة جزائية  
وتغريمه مبلغ ٢٠٠ دينار والرسوم كغرامة جزائية وإلزامه بغرامة جمركية مقدارها  
١٠٥٠٠ دينار بمثابة تعويض مدني للدائرة بواقع نصف القيمة وإلزامه بغرامة مقدارها  
٨٠٦٤ ديناراً بمثابة تعويض مدني للدائرة بواقع مثلي ضريبة المبيعات وإلزامه بدفع مبلغ  
٢٥٢٠٠ دينار بدل مصادرة بواقع القيمة مضافاً إليها الرسوم الجمركية ) وإعادة الأوراق  
إلى مصدرها .

وتتلخص أسباب التمييز فيما يلي :

- ١ - أخطأت المحكمة بالتفاتها عن أن البضاعة محتويات البيان هي من البضائع الممنوعة  
وفقاً لنص المادة (٢) من قانون الجمارك لعدم حصولها على موافقة مؤسسة المواصفات .
- ٢ - أخطأت المحكمة بالتفاتها عن أن البضاعة تم التصرف بها قبل ظهور نتائج التحليل  
وقبل موافقة المؤسسة على إدخالها خلافاً لأحكام قانون المواصفات والمقاييس .

٣ - أخطأت المحكمة عندما لم تعتبر أن الضريبة العامة على المبيعات من الرسوم التي تعرضت للضياع وبالتالي إضافتها إلى الرسوم الجمركية والقيمة عند فرض بدل المصادرة .

لهذه الأسباب طلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

## القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة الجمركية كانت قد أحالت الظنين

إلى محكمة الجمارك البدائية لمحاكمته عن جرم

التهرب خلافاً لأحكام المادتين ٢٠٣ و ٢٠٤ من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته وقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته .

وبعد أن نظرت محكمة الجمارك البدائية الدعوى واستكملت إجراءات المحاكمة فيها أصدرت قرارها رقم ٢٠١٥/٢٧ تاريخ ٢٠١٥/١/٢٨ المتضمن إدانة الظنين بالجرمين المسندين إليه والحكم عليه بما يلي :

١ - تغريم الظنين مبلغ ٥٠ ديناراً والرسوم كغرامة جزائية عملاً بالمادة ٢٠٦/أ من قانون الجمارك .

٢ - تغريم الظنين مبلغ ٢٠٠ دينار والرسوم كغرامة جزائية عن جرم التهريب الضريبي عملاً بالمادة ٣١ من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته .

٣ - إلزام الظنين بغرامة جمركية مقدارها ١٠٥٠٠ دينار بمثابة تعويض مدني للدائرة بواقع نصف القيمة عملاً بالمادة ٢٠٦/ب/٣ من قانون الجمارك .

٤ - إلزام الظنين بغرامة مقدارها ٨٠٦٤ ديناراً بمثابة تعويض مدني للدائرة بواقع مثلي ضريبة المبيعات عملاً بالمادة ٣١ من قانون الضريبة العامة على المبيعات وتعديلاته .

٥ - إلزام الظنين بدفع مبلغ ٢٥٢٠٠ دينار بدل مصادرة بواقع القيمة مضافاً إليها الرسوم الجمركية عملاً بالمادة ٢٠٦/ج من قانون الجمارك كون ضريبة المبيعات ليست من ضمن

الرسوم الجمركية ولكل منهما قانونها الخاص بها .

لم يرتضِ مدعي عام الجمارك بالإضافة لوظيفته في الشق المتعلق بالفقرتين ٣ و ٥ من القرار المذكور المتعلقين بمقدار التعويض المحكوم به لدائرة الجمارك وبدل المصادرة من القرار المذكور قطعاً فيه استثناءً .

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠ أصدرت محكمة الجمارك الاستئنافية قرارها رقم ٢٠١٥/١٨٩ المتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

لم يرتضِ مدعي عام الجمارك بالقرار قطعاً فيه تمييزاً .

وللرد على أسباب التمييز :

وعن سببي التمييز الأول والثاني ومفادهما تخطئة المحكمة مصدرة القرار بالنفاتها عن أن البضاعة محتويات البيان هي رسيورات من منشأ صيني ولم تحصل على موافقة مؤسسة المواصفات فأصبحت بضائع ممنوعة وفقاً لنص المادة (٢) من قانون الجمارك ويتعين الحكم بالتعويض وفقاً لذلك :



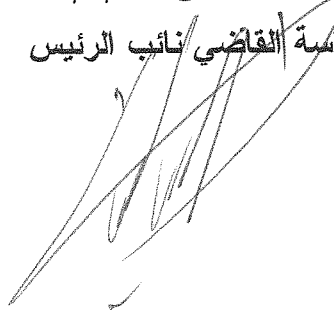




وفي ذلك نجد على ضوء ما ورد بالمادة الثانية من قانون الجمارك أن البضاعة موضوع الدعوى وعلى ضوء البيانات المقدمة فإنها من البضائع المقيدة وليست الممنوعة فيكون الحكم على الظنين وفقاً لأحكام المادة ٢٠٦/ب/٣ من قانون الجمارك يتفق وأحكام القانون وحيث توصلت محكمة الجمارك الاستئنافية إلى النتيجة ذاتها فإن قرارها يتفق وأحكام القانون مما يتعين معه رد ما ورد بهذين السببين .

وعن السبب الثالث ومفاده تخطئة المحكمة مصدرة القرار عندما لم تعتبر أن الضريبة العامة على المبيعات من الرسوم التي تعرضت للضياع وبالتالي إضافتها إلى الرسوم الجمركية والقيمة عند فرض بدل المصادرة .

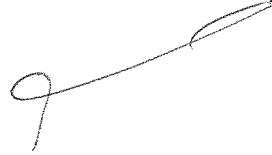
وفي ذلك نجد إنه على ضوء ما ورد بأحكام المادة الثانية من قانون توحيد الرسوم وما استقر عليه اجتهاد محكمة التمييز من أن الضريبة العامة ليست من ضمن الرسوم الواجب الحكم

بها عند الحكم ببطل المصادرة وبالتالي فإن عدم شمولها لما حكم به كبطل المصادرة يتفق  
وأحكام القانون مما يتعين معه رد ما ورد بهذا السبب .  
لهذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٤ شوال سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٧/٣٠ م

|  |   |   |   |   |
|--|---|---|---|---|
| عضو  | و | عضو   | و | برئاسة القاضي نائب الرئيس   |
|  |   |  |   |  |
| عضو  | و | عضو   | و |   |
|  |   |  |   |   |
| رئيس الديوان   |   |   |   |   |
|  |   |  |   |   |

دقق / س ٠ هـ



lawpedia.jo